دور الضرائب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "دراسة مقارنة بين ماليزيا وجمهورية مصر العربية"

إعداد الباحثة
عــزة رجب محمد عطية شاهين

الملخص

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعد أمراً ضرورياً في أي مجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أوجه هذا التدخل السياسة الضريبية التي تعتبر إحدي الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية حيث ينتقل أُثارها إلي النشاط الاقتصادي بشكل يساعد علي تحقيق أهداف المجتمع وأهمها التنمية بمختلف مجالاتها، تعد الضرائب أهم مصادر التنمية التي تلجأ إليها الدولة فهي أحد المصادر الرئيسية لإيرادات الدولة في توجيه الاقتصاد بشكل عام والعمل علي تغطية نفقاتها وقيامها بالمشاريع التي تعمل علي سد حاجات أفراد الشعب المختلفة وتوفير العدالة الاجتماعية وتنظيم الحياة الاقتصادية وتأمين الخدمات العامة وتحقيق المصالح المرتبطة بشئون الحياة والتي تستخدمها في الإنفاق علي الخدمات لتحقيق الرفاهية وتقدم المجتمع، فإن الضريبة تعد مورداً رئيساً لا يمكن الاستهانة به فتلجأ إليها الدولة لتحقيق أغراضها العامة والخاصة في أوقات الكساد أوالرخاء .

Abstract

The state’s interference in economic activity, directly or indirectly, is necessary in any society to achieve economic, social and political goals. One of the aspects of this interference is tax policy, which is one of the important tools of economic policy as its effects are transferred to economic activity in a way that helps to achieve society’s goals, the most important of which is development. In all its fields, taxes are the most important

sources of development that the state uses, as it is one of the main sources of state revenue in directing the economy in general and working to cover its expenses and carry out projects that work to meet the needs of different people. Providing social justice, organizing economic life, securing public services, and achieving interests related to life affairs that it uses to spend on services to achieve prosperity and the progress of society, the tax is a major resource that cannot be underestimated, so the state uses it to achieve its public and private purposes in times of depression or prosperity.

مقدمة :

أن الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع ليس بجديد إلا أنه زاد الاهتمام به نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي، وزيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية، وعمليات نقل التكنولوجيا في ظل عالم شهد فيه التكامل والتحرير المالي وتقدم تكنولوجيا المعلومات والتكتلات الاقتصادية[١] وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدي الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للأنطلاق نحو أسواق جديدة وهناك العديد من الدوافع التي تشجع هذه الشركات علي الأنطلاق إلي مناطق خارج أوطانها الأصلية، لان الفائدة التي تعود علي كل من الشركات هو ما يدفع الدول لاستقطاب الاستثمار المباشر، ليؤدي إلي تدفق رؤوس الأموال إلي الدول المضيفة وإيجاد فرص عمل واستخدام التقنيات الحديثة ورفع مستوي مهارة الإيدي العاملة ورفع مستوي تنافسية الدول[٢].

مشكلة الدراسة:

قصور وندرة الموارد المحلية والمالية وضعف التقدم التقني من أهم المشكلات التي واجهتها مصر مما جعلها تلجأ إلي العالم الخارجي لمساعدتها في عملية التنمية

ودعم الاستثمار المحلي عن طريق فتح الطريق لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لظروفها الاقتصادية فمنذ بداية التسعينيات وقبلها وحتي ذلك الوقت تعمل مصر جاهدة علي إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تبني الحكومة مختلف الإصلاحات الاقتصادية وازالة العوائق لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحفيز نمواقتصادتها والإندماج في الاقتصاد العالمي ومن هنا فإن الاسئلة التى يمكن طرحها:

ما مدي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وماليزيا حتي تتسارع إلي استقطابه؟ وما هو واقعه في مصر مقارنة مع ماليزيا؟

هل توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبى المباشر وبين النمو الاقصادى فى مصر وماليزيا؟

ما هى المعوقات لتدفق الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر وماليزيا؟

أهداف البحث:

يهدف هذا إلي البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق علي حالة ماليزيا وجمهورية مصر العربية حيث تم تسليط الضوء علي مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهم وإلي استعراض الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية في البلدان النامية وإبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وإلي التعرف علي السياسات الضريبية ودراسة وتحليل اثار الضرائب في تحقيق مستويات عالية من التوظف ودراسة هيكل النظام الضريبي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الضريبية.

أهمية البحث:

ان هذا البحث الذي نحن بصدده يعد من المواضيع والدراسات الهامة في ظل التطورات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في التوقيع علي اتفاقية منظمة التجارة العالمية وماتتضمنه من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الاموال الخاصة

ومعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية الاستثمار في الاقتصاد وذلك لكونه يزيد من قدراته الانتاجية للدول ويعمل علي رفع معدل النمو الاقتصادي ويحسن الوضعية الاقتصادية واحتياجات الاقتصاد للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار والتعرف علي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية التي تعاني من نقص في تمويل استثمارتها المحلية وانخفاض معدلات الأدخار ومن بينهما ماليزيا وجمهورية مصرالعربية وأيضا من خلال الدور الذي تلعبه الضرائب في تحقيق النفع العام وتأثيرها المباشر علي الإيرادات العامة للدولة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وجمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها للتحليل وصولاً بالنتائج ولسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمارالأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتحليل آثار الاستثمارالأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في الدول النامية أما فيما يخص الجانب التطبيقي نعتمد علي الجانب التحليلي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي علي النمو الاقتصادي وتم استخدام المنهج الإحصائي المقارن أما الادوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت هذه الدراسة علي العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال بناء النماذج القياسية من بين هذه الدراسات علي سبيل التحديد لا الحصر:-

١. **دراسة (Salt,1992)عن الارتباط العكسي بين الاستثمار الاجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى العلم الثالث،اعتمدت الدراسة على تحليل تاثير مستوي الاستثمار الاجنبى المباشر على معدل النمو الناتج المحلى الاجمالى**

لـ(٧٥) دولة نامية وتوصلت الدراسةالى ان هناك ارتباط عكسي بين الاستثمارالاجنبى المباشر ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للمدة (١٩٧٥ /١٩٨٠).

٢. دراسة Blomstrom قدمت هذه الدراسة سنة ١٩٩٤ كان هدفها بيان نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التوجهات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كانت عينة الدراسة تتمثل في ٧٨ دولة نامية و٢٣ دولة متقدمة أما مجال الدراسة فكان محصوراً بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥، أما بخصوص النموذج المستخدم فهو نموذج بيانات العينات المقطعية حيث استخدمت طريقة المربعات الصغري العادية لتقدير معلومات النموذج فكانت نتائج الدراسة أن هناك اثر معنوي وموجب للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في هذه الدول أما بخصوص توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت توجهات تستجيب للتغيرات التي تحدث في كل دولة علي حدي.

حدود البحث:

يقوم هذا البحث علي اقتصاد الدول النامية فيما يخص الجانب النظري اما الجانب التطبيقي فسوف تكون علي الاقتصاد الوطني الماليزي والمصري.

الحدود المكانية:

تقتصرالدراسة محل هذا المقترح بالتطبيق علي ماليزيا وجمهورية مصر العربية.

الحدود الزمنية:

تتناول هذه الدراسة الفترة من ١٩٨٠ حتي ٢٠١٥.

خطة الدراسة: سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في ماليزيا ومصر.

أولاً: علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في مصر.

ثانياً: علاقة هيكل النظام الضريبي بالهيكل الاقتصادي.

ثالثاً: علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في ماليزيا.

علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في ماليزيا ومصر

شهدت العقود الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الضريبية لتحسين كفاءة النظم الضريبية معتمدة علي توسيع القاعدة الضريبية وترشيد الإعفاءات المقدمة مقابل تخفيض أسعار الضريبة ورفع كفاءة الإدارة الضريبية[٣].

تعتبر الضرائب والجمارك هي المصدر الرئيسي للإيرادات وزيادتها تكون من خلال:

١. تعديلات معدلات الضريبة: يؤدي تعديل معدل الضريبة إلي رفع الحصيلة الضريبية وهناك رأي آخر يؤكد أن خفض معدل الضرائب لا يعد السبب الوحيد في إنخفاض الحصيلة الضريبية لأن رفع معدل الضرائب أعلي من الحد يؤدي لخفض الحصيلة الضريبية ، نتيجة التهرب الضريبي فإن خفض معدل الضرائب علي الأنشطة الاقتصادية الحيوية والرئيسة كالشركات التجارية، والعقارية يؤدي إلي رفع النشاط الاقتصادي ويتم تعويض الانخفاض في معدل الضرائب برفعه علي السلع الكمالية[٤].
٢. تسهيل عملية تقدير الضرائب : من خلال قانون الضرائب الجديد الذي يقوم علي أساس تقديم العميل لإقرار تقدير الضرائب المفروضة عليه بناءاً علي إقرارات أرباحه الخاصة به وهذا أحد مميزات القانون الجديد بدلاً من التقدير الجزافي الذي يقوم به مأمور الضرائب في القانون السابق الذي يواجه العديد من قضايا الممولين التي تكلف الدولة الكثير من الوقت والجهد[٥].
٣. العمل علي توسيع القاعدة الضريبية: من خلال زيادة حجم الشريحة الخاضعة لقانون الضرائب.
٤. مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي: عن طريق زيادة الوعي الضريبي لدي الأفراد والقضاء علي تأخير دفع الضرائب .

حيث يقدر التهرب الضريبي ١٦ مليار جنية حوالي ٥٠% من حصيلة الضرائب العامة علي الدخل وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد تم

تخفيض الحد الأقصي للضريبة **علي الدخل من ٤٢% : ٢٠% من خلال قانون الضرائب علي الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.**

أولاً: **علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في مصر:**

تعتبر الضرائب من أهم المصادر للحصول علي الموارد السيادية للدولة التي تساعد علي تخفيض العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، وتعمل علي تقليل اللجؤ إلي الإصدار النقدي بما يصاحبه من ضغوط تضخمية.

وحرصت العديد من التشريعات علي إعطاء مزايا وإعفاءات مشجعه علي الاستثمار من خلال إفصاحه عن أرباحه الحقيقية وتسهيل كافة إجراءات تحصيل الضريبة وعند فرض ضريبة الدخل لابد من معرفة مدي استفادة الدولة من العائد الاقتصادي علي الاستثمار المتمثل في (تشغيل العمالة، تنشيط المجتمع اقتصادياً، تنمية الصادرات للخارج) لتحقيق زيادة في الدخل القومي وتحقيق حماية اقتصادية ملائمة للصناعات الوطنية[٦].

نتيجة الإصلاحات الضريبية أدت إلي زيادة تنافسية القاعدة التجارية في مصر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وأعطاء فرصة لقطاع الأعمال الخاص للاستثمار بتخفيف الأعباء الضريبية للمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي.

وقد تم في٢ مايو[٧]١٩٩١ إجراء تعديل علي التعريفة الجمركية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨ يهدف التعديل حماية المنتجات الوطنية الصناعية أو الزراعية ورفع فئات الضريبة علي الواردات تامة الصنع التي لها مثيل من المنتج الوطني أو الحاصيلات الزراعية ومنتجاتها التي تنافس منتجات وطنية مثيلة.

وتخفيض الفئات علي الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات الوطنية وفي ٥ أغسطس ١٩٩٢ صدر تعديل أخر للتعريفة الجمركية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ بتعديل المادة رقم ٦ الخاصة بصناعة التجميع بهدف زيادة نسبة التصنيع المحلي في هذه الصناعة ٢١ فبراير ١٩٩٣ صدر تعديل أخر للتعريفة الجمركية بالقرار رقم ٧١ الذي خفض الحد الأدني للتعريفة إلي ٨٠% مع الإبقاء علي عشرة إستثناءات ضرورية لحماية الصناعة الوطنية.

وفي ٢٨ يوليو ١٩٩٣ استهدف إزالة تناقضات التعريفة وذلك بتحقيق التدرج المنطقي لفئات التعريفة، وفي عام ١٩٩٦ دخلت مصر مرحلة اقتصادية جديدة بعد نفاذ اتفاقات التجارة العالمية مع بدء مراحل الاصلاح الاقتصادي الذي يشمل مجموعة الإصلاحات الضريبية والمصرفية والجمركية لمسايرة الاقتصاد العالمي والمشاركة بين الدولة والمواطن لتحقيق الثقة فيما بينهم ويعتبر الإصلاح الجمركي أحد أهم ملامح الإصلاح الاقتصادي تنفيذا لإتفاقات منظمة التجارة العالمية، وعلي ذلك صدر القرار رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل التعريفة الجمركية وذلك بتحصيل الضرائب الجمركية طبقا للقواعد الواردة بالكشوف المرفقة بالقرار التي تضمن تخفيض الضريبة علي ١٢٩ بند جمركي من مستلزمات إنتاج ٢٥٠ سلعة وإضافة فقرتين جديديتن للمادة السابعة من القرار الجمهوري رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠، بإصدار (التعريفة الجمركية المنثقة) بأن تحصل ضريبة جمركية بواقع ١% من القيمة علي ما تستورده المصانع[٨].

وتم إصدار القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تخفيض التعريفة الجمركية علي مدخلات الصناعة والوقود والمنتجات النهائية والعديد من السلع الأخري بهدف خفض أسعار السلع في السوق المحلية لصالح المستهلك.

صدور القرار الجمهوري رقم ٤١٠ لسنة ٢٠٠٤ لتعديل القرار السابق لتحقيق التوازن بين الفئات المفرودة علي السلع تامة الصنع والوسيطة والمواد الأولية أومساندة الصناعة المحلية وزيادة قدرتها التنافسية[٩].

قامت الحكومة بتعديلات واصدار قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بهدف رفع مستوى الدخل وتنشيط السوق وجذب الاستثمارات والقضاء على الركود وايجاد مناخ من الثقة بين الممولين، ومصلحة الضرائب للحد من التهرب الضريبي لحصول الدول علي مستحقتها وخفض الضريبة علي الدخل إلي ٥٠% ليصل سعر الضريبة في حدها الأدني ١٠% وحدها الأعلي ٢٠% ورفع حد الأعفاء لجميع العاملين إلي ٥٠٠٠ جنية حيث يستفيد منه المواطنون وكل من يعمل في مجال النشاط الاقتصادي، نظراً لما يوفره من مزايا منها تخفيض السعر الضريبي، المصالحة

الضريبية، الإعفاءات الضريبية لأغراض التنمية، القضاء علي التعقيدات الإدارية مع بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والممول لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر.

مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥:

١. أرتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي إلي ٤.٨% خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.
٢. الاستقرار النسبي في سعر الجنية المصري في نهاية شهر مارس ٢٠٠٥ نحو ٥.٧٨ قرش للدولار.
٣. أرتفاع فائض الميزان الجاري خلال النصف الأول لعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ نحو ٣ مليار دولار مقارنة ٢ مليار دولار في النصف الأول للعام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ .
٤. أرتفاع موارد النقد الأجنبي إلي ١٧.١ مليار دولار في النصف الأول لعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥.
٥. أستقرار إجمالي الدين الخارجي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ يسجل نحو ٣١.١ مليار دولار في حين تراجعت نسبة للناتج المحلي الإجمالي لتقنصر علي ٣٨.٤% مقابل ٣٩.٦%فى النصف الاول من العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .
٦. ارتفاع المركز المالى للبنوك ليبلغ ٦٨١.٣ مليار جنيه فى يناير ٢٠٠٥ مقابل ٦٣٣.٤ مليار دولار فى يونيه ٢٠٠٤ .
٧. تقلص فجوة الموارد المحلية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ لتقتصر على ١.٦% مقارنة ب٢.٤% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نتيجة لزيادة معدل الادخار المحلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى ليصل الى ١٥.٧%مقارنة ١٤.٥%خلال نفس العام.

وفي يناير ٢٠٠٦ صدر قراراً وزارياً باللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي تعد أول لأئحة تنفيذية لقانون الجمارك منذ ٤٢ عاماً حيث كان العمل يجري دون صدور لأئحة بالإجراءات، وقد ألغت هذه اللأئحة كل الإجراءات والقرارات المنتشرة في كتيبات وتعليمات تفسيرية وركزتها في معاملة جمركية في وثيقة واحدة سهلت الكثير من الإجراءات وبسطت التعقيدات، وفي ٥ فبراير صدر قراراً جمهوريا رقم ٣٩ لسنه ٢٠٠٧ بتعريفة جمركية جديدة بدأ تطبيقها في اليوم التالي تهدف بتخفيض متوسط التعريفة الجمركية بنحو ٢٥% ليصل المتوسط إلي ٦.٩% من إجمالي بنود ٩% قبل صدور التعريفة الجديدة وأهم أهداف هذه القواعد الحد من التشتت في التعريفة الجمركية وتسهيل تطبيقها لكل من العاملين والمتعاملين وتحقيق التوازن بين الضريبة المفروضة علي السلع الوسيطة والتامة الصنع والمواد الخام الأولية التي تدخل في إنتاجها والتنسيق بين الأهداف المتضاربة المتعلقة بمساندة الصناعة الوطنية وأصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بتعديل فئة التعريفة الجمركية، بمنح إعفاءات وتخفيضات علي مستلزمات الإنتاج وإعفاء أكثر من ٢٥٠ بند جمركي منها السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لبعض الصناعات كصناعة الأخشاب والصناعات الهندسية والطباعة والكيماوية والنسيجية وإعفاء بعض الخامات ومدخلات الإنتاج، وإعفاء الكاميرات الرقمية والأجهزة الكهربائية وتخفيض الضريبة علي السلع والمنتجات الموفره للطاقة والسلع والمنتجات صديقة البيئة مثل مواد الدهانات والمواد اللازمة لصناعة السينما بإعتبارها صناعة هامة مؤثرة في الاقتصاد القومي[١٠].

تطور حصيلة الضريبة الجمركية:

في العام المالي ١٩٨٩/ ١٩٩٠ بلغ إجمالي الإيرادات السيادية ١٥.٨٥ مليار جنيه بنسبة تنفيذ ٦٠% من إجمالي التقديرات السنوية، المعدلة لهذه السنة وارتفعت إلي ٧٧% عن العام السابق قد أشار البيانات الفعلية لموازنة السنة المالية ١٩٩١/ ١٩٩٢ تحقق ٩٨.٨% من إجمالي الإيرادات العامة.

وتبلغ الحصيلة الفعلية ٤١.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٥% من الناتج المحلي مقابل ٢٩% في السنة السابقة وما يغطي ٨٧% من إجمالي الإنفاق الفعلي للموازنة في ذات العام وقد ساهمت الحصيلة الجمركية الفعلية مبلغ ٤.٦ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات العامة وبزيادة ٤٠.٤% عما تم تحصيله في السنه السابقة وما يقرب من ١٤% من إجمالي قيمة الواردات بالرغم من تراجع حجم الواردات التي كان أغلبها واردات سلعية أو غذائية ذات تعريفة جمركية منخفضة.

وفي السنة المالية ١٩٩٢/ ١٩٩٣ أستهدفت الموازنة[١١] تحقيق إيرادات تبلغ ٤٥.٧ مليار جنيه منها ٤٣.٥ إيرادات جارية و٢.٢ مليار جنيه إيرادات رأسمالية وتم زيادة المحصل من الإيرادات العامة بنحو ٠.٨ مليار جنيه لتبلغ بذلك ٤٦.٥ مليار جنيه.

وساهمت الإيرادات الجاية في تحقيق ما نسبته ٩٣.٥ % من إجمالي الإيرادات ونصيب الضريبة الجمركية ٥ مليار جنيه بزيادة معدلها ٨.٧ عن السنة المالية وفي العام المالي ١٩٩٤/١٩٩٣ بلغ إجمالي الإيرادات العامة نحو ٥١.٣ مليار جنيه في ظل توقع تحصيل ٩٥.١% من الإيرادات الجارية و٤.٩% من الإيرادات الرأسمالية.

وأشار مؤشر التنفيذ الفعلي أن الإيرادات بلغت ٥١.٧ مليار جنيه بزيادة ٠.٦% عن المستهدف تحصيله و١٠.٧% عن المحصل الفعلي في السنة المالية السابقة .

وبلغت إيرادات الضرائب الجمركية ٣١.٢ مليار جنيه نتيجة الجهود المبذولة في تنشيط تحصيل المتأخرات لمكافحة التهرب الضريبي ووضع نظم لتسهيل إجراءات الجمارك وسرعة الإفراج عن البضائع .

وفي العام المالي ١٩٩٥/ ١٩٩٦ بلغ إجمالي الإيرادات العامة ٦٠.٩ مليار جنيه وفقاً لمؤشرات التنفيذ المبدئية لموازنة السنة بنسبة ٢٧% من الناتج المحلي وبزيادة ٩.٣ عن السنة السابقة ومنها ٥٧.٧ مليار جنيه بما نسبته ٩٤.٧% من الإيرادات الجارية و٣.٢ مليار جنيه بنسبة ٥.٣ للإيرادات الرأسمالية ومساهمة الضريبة الجمركية بنحو ١٣.٧% من الإيرادات الجارية أي ما يقرب ٨ مليار جنيه خلال تلك السنة .

في عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ تم تحصيل موارد بلغت ٧١.٣ مليار جنيه بزيادة ٤.٩% عن السنة السابقة وفي العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ هناك زيادة في الإيرادات المحصلة، بنسبة ٠.٤% تحققت من كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية معاً .

حيث بلغت الإيرادات العامة المحصلة ٧٧ مليار جنيه في تلك السنة يبلغ معدل النمو فيها ٥.٢% عن السنة السابقة .

وتراجع حصيلة الضريبة الجمركية بمعدل ١٢.٣% انعكاساً للإجراءات التي أتخذت في مجال التيسير علي المصدرين والالتزام برد ما سبق تحصيله منهم من جمارك علي المكونات الداخلة في تصنيع السلع المعاد تصديرها .

قد بلغ إجمالي الإيرادات بدون المنح خلال العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ نحو ٧٥.٢ مليار جنيه بنسبة ٩٨% من إجمالي المقدر تحصيلة خلال السنة، وبزيادة ٠.٩% مقارنة بالسنة السابقة وقد تحققت معظم هذه الإيرادات التي بلغت ٧٤ مليار جنيه بنسبة تنفيذ ٩٨.١% وقد ساهمت حصيلة الجمارك ٣.٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ١.٥% مقارنة بالسنة المالية السابقة .

وبلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ نحو ٥٥.٧ مليون جنيه كان نصيب حصيلة الضريبة الجمركية منها ٨.٢ مليون جنيه أي بنسبة ١٤.٨% و٩.٢ % من إجمالي الإيرادات والمنح ، حيث بلغت المنح ٨٩ مليون جنيه في ذلك العام المالي وبلغ إجمالي الموارد والمنح في العام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ٩٨.٦ مليار جنيه حيث يفوق إجمالي المقد لها بنسبة ١.٥% بزيادة قدرها ١٢.٢ مليار جنيه بمعدل ٤١.١ % مقارنة بالمحصل خلال السنة المالية السابقة.

قد بلغت الزيادة في الإيرادات الجارية الضريبية وغير الضريبية نحو ١١.١ مليار جنيه لتصل إلي ٩٢.٦ مليار جنيه، بنسبة ٩٧.٢ من إجمالي الموارد المحصلة قد تحققت معظمها من الإيرادات الضريبية التي أرتفعت بنحو ٧.٣ مليار جنيه بمعدل ١٢.٧% مقارنة بالسنة المالية السابقة .

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ انتهجت الحكومة سياسة مالية جديدة تركزت في استمرار ترشيد الإنفاق الحكومي وترشيد الدعم وضمان وصوله لمستحقيه وصدر

خلال هذه السنة اللأئحة التنفيذية لقانون الجمارك لقانون الضرائب علي الدخل وقانون الإستيراد والتصدير لتعزيز جهود الحكومة في تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات التجارية .

وتقرر إنشاء مصلحة الضرائب المصرية التي تضم مصلحة الضرائب علي الدخل وعلي المبيعات، للارتفاع بمستوي كفاءة الأداء الضريبي وعلي ذلك بلغ إجمالي الإيرادات للموازنة العامة للدولة ١٤٩.٥ مليار جنيه، بزيادة ٣٤.٩% مقارنة بالسنة السابقة وبزياد ١٤.٩ عن المقدر للسنة بأكمالها .

وفي السنة المالية ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة نحو ١٨٠.٢ مليار جنيه بزيادة ١٩.١% مقارنة بالسنة السابقة، وقد ساهمت الإيرادات الضريبية بنسبة ٥٧.٢ من إجمالي الزيادة في الإيرادات العامة حيث بلغت حصيلتها نحو ١١٤.٣ مليار جنيه بنسبة زيادة حوالي ١٦.٩ عن حصيلة السنة السابقة ، في السنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بلغ إجمالي الإيرادات للموازنة العامة للدولة نحو ١٨٧.٢ مليار جنيه التي تمثل ٢٢.١ من الناتج الإجمالي وبلغت الإيرادات الضريبية نحو ١٢٠.٨ مليار جنيه بنسبة ٦٤.٥% من إجمالي الإيرادات المقدرة، منها الضرائب المحصلة علي الدخول وأرباح الأعمال بنسبة ٤٦.٥% من الإيرادات الضريبية لتبلغ ٥٦.١ مليار جنيه للضرائب علي السلع والخدمات بنسبة ٣٧.٨ % تبلغ ٤٥.٧مليار جنيه بزيادة ٨.٨ مليار جنيه بمعدل ٢٣.٩% عن السنة المالية السابقة ، أما حصيلة الضرائب الجمركية عن السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ قدرت بنحو ١٥.١٥ مليار جنيه مقابل ١٣.٠١ مليار جنيه وحصيلة العام المالي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .

حيث شهد العام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ توسع في استخدام نظم الدفع الإلكترونية للرسوم الجمركية والضرائب بصة عامة، حيث تم خلال العام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ سداد ٢.٩ مليار جنيه إلكترونياً بنسبة ٢٠.٦% من إجمالي الحصيلة الجمركية ، لذلك من المتوقع ألا يزيد المتحصل من الضريبة للعام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ علي ١٠ مليار جنية بإنخفاض يقدرنحو ٣ مليار جنيه عن العام السابق ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو ما يؤثر تبعاً علي إجمالي متحصلات الدولة من الضرائب

ويتبين من دراسة حصيلة الضريبة الجمركية أن تلك الحصيلة متطوره خلال الفترة محل الدراسة وأن الإتجاه الصعودي كان غالب عليها خاصةً بعد تطبيق الضريبة الجمركية المنسقة وإجراء التخفيضات التعريفية المتتالية تنفيذاً لإتفاقات منظمة التجارة العالمية .

ويرجع ذلك إلي زيادة حجم الواردات من ناحية وزيادة أسعار السلع عالميا من ناحية أخري، يعني ذلك أن التغير في فئات الضريبة الجمركية بالتخفيض كان له أنعكاساته علي حصيلته بالإيجاب للإعتبارين السابقين وهذا ينفي مقولة أن زيادة سعر الضريبة يؤدي إلي زيادة حصيلتها وأن العلاقة بينهم طردية ، والجدول التالي يبن تطور حصيلة الإيرادات خلال السنوات ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلي السنوات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ التي تستحوذ علي حوالي ٤٠% من هيكل الإيرادات الضريبية لبيان مدي تأثير القانون الضريبي ٩١ لسنة ٢٠٠٥ علي حصيلة الإيرادات الضريبية بصفة عامة وضريبة الدخل بصفة خاصة .

جدول رقم (1)

هيكل الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة من (٢٠٠٣/ ٢٠٠٨)

القيمة بالمليار جنية

بيان	٢٠٠٤ /٣	٢٠٠٥ /٤	٢٠٠٦ /٥	٢٠٠٧ /٦	٢٠٠٨ /٧ موازنة	٢٠٠٨/٧ الربع الأول	٢٠٠٨ /٧ الثاني
الإيرادات الضريبية	٦٧.١٤٧	٧٥.٧٥٩	٩٧.٧٧٨	١١٤.٣٢٦	١٢٠.٨٢٤	٦٤.٢٨٥	٨٧.٦٧٦
الضريبة علي الدخل	٢٧.٢٧٧	٣١.٥٧١	٤٨.٢٦٨	٥٨.٥٣٥	٥٦.١٣٨	٢٧.٥٠٩	٤٠.٨٩٤
الضرية علي دخول الأفراد	٨.١٦٠	٩.٣١٥	٩.٣٨١	٩.٧٢٠	١٣.٤٢٦	٦.٠٨٧	٨.٠٤٥
الضريبة علي دخول الشركات	١٩.١١٧	٢٢.٢٥٧	٣٨.٨٨٧	٤٨.٨١٥	٤٢.٧١٢	٢١.٤٢٢	٣٢.٨٤٩

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم ، دراسة تحليلية للعلاقة بين تخفيض سعر الضريبة علي الدخل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل خلال السنوات ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٩٢، سنة ٢٠٠٩، ص ٣٩٢.

يلاحظ علي الجدول السابق أن حصيلة الإيرادات الضريبة في تزايد مستمر من سنة لأخري خاصةً بعد إصدار القانون الجديد، كما أن الزيادة السنوية لحصيلة الإيرادات الضريبية خاصةً ضريبة الدخل فاقت التوقعات في الموازنات التخطيطة في السنوات الموضحة بالجدول التالي

وهي إيرادات ذات إنحراف موجب عن المخطط مما يشير إلي أن السير في تنفيذ الخطة وفق خطي إيجابية وأن القانون الجديد جاء ليحقق أهداف استراتيجية ويحقق مزيد من معدلات النمو نتيجة تحصيل إيرادات تزيد عن المتوقع خلال تطبيق قانون الضريبة علي الدخل ، وحصيلة الإيرادات الضريبة لضريبة الدخل التي تحصلها مصلحة الضرائب المصرية من الممولين بالإضافة إلي أنواع أخري والجدول التالي يوضح هذه الحصيل.

جدول رقم (٢)

توزيع متحصلات مصلحة الضرائب العامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)

القيمة بالمليار جنيه

بيان	٢٠٠٤ /٣	٢٠٠٥ /٤	٢٠٠٦ /٥	٢٠٠٧ /٦
إجمالي الحصيلة	٣٣.٢٦٧	٣٨.٢٤٢	٥٥.٨٢٢	٦٥.٦٠٦
الضريبة علي دخل الأشخاص الطبيعيين	٧.٠٣١	٨.٠٨٦	٨.٣٣	٩.٨٢٨
أرباح تجارية وصناعية	٣.٣٠٣	٣.٥٨٩	٣.٧٢	٣.٨٨
مرتبات وأجور	٣.٣٧٥	٤.٠٢١	٤.٢٧٢	٥.٣٠٣
مهن غير تجارية	١٣٩	١٤٣	١٨٦	٣١٨
أخري	٢١٤	٣٣٤	١٢٥٢	٣٢٧
الضريبة علي شركات الأموال	١٨.٧٥٦	٢١.٧١٣	٣٨.٦١١	٤٧.٢٩٦

قطاع البترول	٤.٨٦٩	٤.٤٤٤	٢٣.٨٠١	٢٥.٣٥
قناة السويس	٦.٧٣٣	٧.٥٨٨	٧.٧٩٥	٩.١٤٤
شركات البنك المركزي	٣١٧	٢٠٨	-	-
جهات أخري	٦.٨٣٦	٩.٤٧٥	٧.٠١٦	١٢.٧٧٢
البنك المركزي	٣.٥٥٤	٤.١٢٨	٤.٢٩٢	٤.١٠٣
دمغة	٣.٤٨٠	٣.٩١٦	٤.٢٦١	٤.٠٧٥
أخري	٤٤٦	٣٩٨	٣٢٨	٣٠٣

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم ، دراسة تحليلية للعلاقة بين تخفيض سعر الضريبة علي الدخل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل خلال السنوات ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٩٢، سنة ٢٠٠٩، ص٣٩٣.

يلاحظ أن الضريبة علي دخل شركات الأموال تنمو بصورة مرتفعة جداً عن معدلات تلك الزيادة التي بلغت في سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ حوالي ٢٣% من حصيلة السنة السابقة لشركات الأموال.

وتم تحقيقه حتي الربع الثالث من سنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية حوالي ٨٧.٧ مليار جنيه بالنسبة للضريبة لي الدخل ٤٠.٩ مليار جنيه بنسبة نحو ٤٨.٧ % زيادة عن المتوقع وبالنسبة لحصيلةالضريبة علي الدخل المتعلقة بدخل الشركات بلغت ٣٢.٨ مليار جنيه من ضريبة الدخل.

يرجع انخفاض الحصيلة الضريبة لكثرة حالات التهرب الضريبي بسبب[١٢]:

١. عدم إدراك بعض الممولين للقوانين والتشريعات الضريبية.
٢. وجود حالة من عدم الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.
٣. أخفاء الممولين لبعض الحقائق والمعلومات الهامة.
٤. وجود أختلاف بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي نتيجة لإختلاف في معالجات بعض بنود الإيرادات والمصرفات بين مبادئ ومعايير المحاسبة المتعارف عليها وبين المبادئ والقوانين الضريبية.

لابد من تطوير الفحص الضريبي في مصر في الوضع الحالي لتحقيق الأهداف التالية:

١. تيسير الحصول علي البيانات بسرعة وبدقة عالية للقيام بوظائفهم المختلفة.
٢. تحقيق العدالة الضريبية والقضاء علي المنازعات الضريبية.
٣. بث الثقة بين الممول والفاحص الضريبي.
٤. زيادة الوعي والإدراك لدي الممولين للقوانين والتشريعات الضريبية.
٥. القضاء علي التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

ولتحقيق ماسبق لابد أن يتوافر الأتي:

أ. توفير نظام معلوماتي ضريبي متكامل علي مستوي الإدارة الضريبية وكل مأمورية ضريبية في مصر.
ب. وضع نظام يحدد ويراعي القواعد والإجراءات والأساليب اللازمة لطبيعة وحجم نشاط الممول ويساعد علي تحقيق أهداف الفحص الضريبي.
ت. توفير آلية تساعد علي الزامهم بالقوانين والتشريعات وزيادة الوعي والإدراك لهم.
ث. **وضع معايير لفحص الإقرارات الضريبية وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الضريبية.**

أسباب عدم الإلتزام الضريبي لدي الممولين:-

يرجع إلي عوامل ترتبط بالتشريع الضريبي أو الإدارة الضريبية أو المجتمع الضريبي (الممول ذانه) أو بالبيئة الخارجية المحيطة بالممولين.

١. تعقد النصوص التشريعية والقوانين الضريبية وغموضها وتعارضها مع التشريعات الضريبية وعدم إدراك الممولين للتشريعات.
٢. عدم العدالة الضريبة.
٣. الحوافز والإعفاءات الضريبية.
٤. حجم العقوبات في التشريع الضريبي.

ثانيا: علاقة هيكل النظام الضريبي علي الهيكل الاقتصادي:

وللضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأي دولة وهي تتناسب تناسب طردي مع درجة التقدم الاقتصادي للدول فكلما كان الاقتصاد متقدم كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية من فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة وتعتمد الضرائب في تحصيلها علي درجة الوعي الضريبي علي مستوي كفاءة الجهاز الإداري الذي يقوم علي التحصيل وبالتالي فإن مستوي الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفء عاملان محددان لمدي قدرة السياسة المالية علي تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد[١٣].

يعكس الهيكل الضريبي في معظم الدول صورة هيكلها الاقتصادي ففي المجتمعات الزراعية المتخلفة ينتشر الاستهلاك الذاتي ولا يهتم المزارعون بإمساك دفاتر منظمة وتقتصر الإدارة الضريبية بتقدير أرباح الاستغلال الزراعي وبالتالي يصعب فرض ضرائب الدخل علي أرباح الاستغلال الزراعي وبالتالي يكون الإعتماد علي :

١- **الضرائب العقارية "الإيرادات العقارية" الناشئة عن ملكية الدولة للاراضي والغابات والمناجم**
٢- **التجارة الخارجية :** لإستيراد السلع الإستهلاكية والضرائب الجمركية تحتل المركز الأول أو الثاني في هيكل النظام الضريبي في هذه المجتمعات.
٣- **الضرائب علي الأرباح الصناعية والتجارية :** أهميتها قليلة لصغر حجم القطاع الصناعي والتجاري[١٤].
٤- **المجتمعات الخدمية** : تساهم قطاع الخدمات فيها نسبة كبيرة من الناتج القومي لإعتمادها علي ضريبة الدخل والضرائب الجمركية علي الواردات السلعية وتقل أهمية

الضرائب علي السلع والخدمات المحلية وأرباح الشركات الصناعية وفرض ضريبة علي العقارات وأماكن التسلية ودور اللهو.

٥- **المجتمعات التعدينية :**تمثل قطاع التعدين أكبر هيكلها الاقتصادي وتستمد هذه المجتمعات إيرادتها الضريبة المستمدة من الضرائب علي قطاع التعدين[١٥].

دور الحوافز الضريبية المصرية في جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسيا للحصول علي التكنولوجيا المتطورة وتعظيم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، في ظل أرتفاع تكلفة استيراد وسائل التقنية والتكنولوجيا المتطورة وفي اطار فرص منظمة التجارة العالمية علي الدول الأعضاء ومنها مصر حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءة الإختراع.

يعاني الاقتصاد المصري انخفاضاً ملموسا في معدلات نمو الادخار والاستثمار المحلي منذ منتصف الثمانيينات في الوقت الذي تسعي فيه الحكومة المصرية لتبني مشروعات استثمارية ضخمة تعتمد علي مشاركة رأس المال الأجنبي وما يرتبط به من خبرات تكنولوجية عالية ومساهمة الاستثمار الأجنبي في تطوير الإنتاج والأسواق المحلية وتدعيم القدرة التنافسية ورفع كفاءة الأداء التصديري.

ولذلك بذلت الحكومة المصرية جهوداً ضخمة لجذب الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار ومنح المستثمرين الأجانب الحوافز الضريبية في التشريعات القانونية، من قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ – قانون الاستثمار العربي والأجنبي إلي قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ – قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وكذلك قانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٣ مما أدي لجذب وتدفق الاستثمارات في الفترة ١٩٩٢: ١٩٩٧ ثم تدهورت خلال الفترة من ١٩٩٨: ٢٠٠٣ وانخفض تدفق الاستثمارات ٢٢.٣%.

وقد تم ترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها للقطاع الاقتصادي وتركز ٢٥.٦% من إجمالي الاستثمارات المتدفقة لمصر في الفترة من ١٩٩٨: ٢٠٠٣ في القطاع الصناعي و ٢٢.٦% في المناطق الحرة و ١٥.٧% في قطاع السياحة وسجلت نسبة مساحة الاستثمارات الأجنبية في كل من القطاع الزراعي والإنشاءات معدلات متدنية بلغت ٢.٧% و ٦.٧% وفي قطاع الصادرات المناطق الحرة لم تتجاوز ٧% من إجمالي صادرات المناطق الحرة، بالرغم من المزايا والحوافز الضريبية التي منحتها للمستثمرين الأجانب لم يحقق النتائج المستهدفة من مجال جذب وترشيد

الاستثمرات الأجنبية المباشرة في مصر حيث تستهدف عملية الترشيد تعظيم منفعة الدول المضيفة من هذه الاستثمارات وللحوافز الضريبية دور في التأثير علي قرار المستثمر الأجنبي من خلال تأثيرها علي الإيراد الحدي والتكلفة الحدية للاستثمار[١٦].

دراسة وتحليل الضوابط الواجب توافرها لتفعيل دور الحوافز الضريبية في جذب وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقسم الحوافز الضريبية إلي مجموعتين الأولي: تتمثل في الحوافز والإعفاءات الضريبية المباشرة هدفها التأثير مباشرة علي قيمة الضرائب المستحقة علي أرباح المستثمر.

والثاني الحوافز والإعفاءات الضريبية غير المباشرة، وهدفها التأثير علي العبء الضريبي الفعلي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي من خلال الإبقاء علي معدلات الضرائب الأسمية ثابتة مقترن ذلك بتغير حجم وقيمة وعاء الضرائب عن طريق منح المستثمر أنماطا مختلفة من الحوافز تساهم في خفض قيمة الوعاء الضريبي لتخفيض قيمة الاستقطاعات الضريبية المستحقة.

النوع الثاني: تصنيف الحوافز والإعفاءات الضريبية إلي نوعين الأول: مجموعة الحوافز التي تؤثر علي تكاليف المستثمر الأجنبي خلال مراحل الإنشاء والتأسيس والتشغيل للمشروع ويؤدي إلي خفض تكاليف النشاط الاستثماري خلال هذه المراحل وتشمل تلك الحوافز الإعفاء الضريبي الجمركي لمستلزمات الإنتاج المستوردة فرض الضرائب الجمركية الحامية علي الواردات من السلع والخدمات المماثلة لمنتجات مشروعات المستثمر الأجنبي.

يشمل النوع الثاني حوافز ضريبية تساهم في رفع معدل العائد الصافي علي نشاط المستثمر الأجنبي من خلال التأثير علي حجم الأرباح الصافية وبالمقارنة بين المدخلين السابقين نجد المدخل الثاني أكثر شمولا من المدخل الأول لأنه يتضمن كافة أنماط وأشكال الحوافز الضريبية **التي من شأنها خفض قيمة العبء الضريبي الذي يتحملة المستثمر لتفعيل دور الحوافز الضريبية:**

١. إعادة صياغة الحوافز الضريبية الحالية وفهم المشرع الضريبي لمفهوم ترشيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي تحقيق التوازن بين هدف جذب أكبر قدر من الاستثمارات وهدف تعظيم منفعة الاقتصاد المصري وتوجيهها للقطاعات المرغوبة للتنمية الاقتصادية.
٢. الاستعانة بتجارب الدول النامية التي حققت نجاحاً مع الأخذ في الأعتبار طبيعة الاقصاد المصري ومرحلة النمو التي يمر بها وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١٧].
٣. توسيع نطاق الاعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة للمستثر الأجنبي في قطاع التصدير.
٤. الأهتمام بتوفير المقومات المكملة للحوافز الضريبية خاصة مشروعات البنية الأساسية المشجعة للمستثمر الأجنبي علي تركيز استثماراته في المناطق الجغرافية المستهدفة.
٥. الأخذ في الأعتبار الأهمية النسبية للمشروعات الاستثمارية المقامة في المناطق والقطاعات عند وضع الحوافز والإعفاءات الضريبية.
٦. إعادة النظر في سعر الضريبة علي أرباح الشركات في أتجاه توسيع القاعدة الضريبية فلابد من عدم تطبيق سعر ضريبي نسبي موحد علي كافة الاشكال القانونية لشركات الأموال وتجاهل طبيعة النشاط ودرجة المخاطرة والتكاليف الخاصة بها.
٧. دراسة العبء الضريبي علي الاستثمارات الأجنبية المقامة في الأنشطة المختلفة قبل تقرير التخفيضات الملائمة لسعر الضريبة والحوافز إذا علنا أن العبء علي الاستثمارات في الالات والمعدات والأصول الرأسمالية يصل إلي ٣٥% من النشاط الصناعي ويصل إلي ٥٧ علي الاستثمار في المخزون بالاضافة لسعر الضريبة الفعلي علي الاستثمارات في النشاط الحكومي هي ٣٦%.

ثالثاً: علاقة هيكل النظام الضريبي بالحصيلة الضريبية في ماليزيا:

ركزت ماليزيا في خططها علي إصلاح الجهاز الضريبي عن طريق مجموعة من الإعفاءات الضريبية لتحفيز الأشخاص الطبيعين علي ممارسة نشاط معين يساعد علي تحقيق أهداف الدولة، عن طريق مجموعة من القواعد تسعي لجذب رؤوس الأموال للاستثمار التي تحددها الدولة المضيفة عن طريق منح إعفاءات وتسهيلات لزيادة ربح المشروعات الاستثمارية لتسهيل نشاطتها عن طريق رفع الأعباء بأي وسيلة تؤدي لنفس الغرض[١٨].

أدركت ماليزيا الآثار السلبية للسياسة الضريبية بإعتبارها الضرائب والرسوم حافز لتدفق رأس المال والإفراط في فرض الضرائب وعدم أستقرارها، والنظام الضريبي المعقد داخل الدولة يكون عائقا يمنع تدفق رأس المال الأجنبي فلابد من تجنب والتخفيف من آثارها عن طريق تقديم حوافز لدفع عجلة الاستثمار والنمو[١٩].

تطور نسبة الضرائب إلي النفقات العامة[٢٠]:

تطورنسبة الإيرادات الضريبية إلي الناتج المحلي الإجمالي من سنة (١٩٩٦: ٢٠١٣) حيث بلغت من ١٦.٦٢ % من إجمالي الناتج المحلي إلي نحو ١٣.١٥% خلال الفترة من ٢٠٠٥: ٢٠١٣ بتغير – ٣٧.٠٩% أي نسبة الإيرادات الضريبية في ماليزيا تغيرت من ١٩٩٦: ٢٠١٣

بنحو -٤٣.٨٦% ويرجع ذلك لأن هذه الفترة شهدت عدة أزمات كالأزمة الأسيوية عام ١٩٩٧ والأزمة المالية عام ٢٠٠٨ رغم أنخفاض هذه النسبة في هذه الفترة إلا أن الاقتصاد الماليزي حقق تغير إيجابي .

جدول رقم(٣)

تطور نسبة الإيرادات الضريبية إلي الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال (١٩٩٦/ ٢٠١٣)

نسبة الإيرادات الضريبية إلي الناتج المحلي الإجمالي%	الفترة
١٦.٦٢	١٩٩٦ـ ٢٠٠٤
١٣.١٥	٢٠٠٥ـ٢٠١٣

المصدر: مفتاح المبروك ميلاد علي ، التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية خلال الفترة(١٩٩٠/ ٢٠١٣) .

وبذلك تمثل الضريبة أحد المصادر الرئيسية لموارد الدولة لمواجهة التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية وتعد الإيرادات الضريبية بشكلها المباشر وغير المباشر عنصر مهم في إيرادات الدول المتقدمة والنامية.

وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أهم أنواع الضرائب نظراً لحجم الإيرادات التي تستطيع الدولة الحصول عليها لذلك تولي الدولة هذا النوع أهمية خاصة، تتمثل في التطوير الدائم للتشريعات الضريبية بما يتماشي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة التي تراعيها الدولة عند وضعها التشريعات.

وتساهم الإيرادات الضريبية في مختلف دول العالم في تمويل خطط التنمية المفروضة من قبل الحكومات عن طريق الخدمات المختلفة التي تقدمها الدول لشتي القطاعات الاقتصادية المساعدة في نموها.

وتشكل الإيرادات الضريبية للدول الحديثة الجزء الأكبر من الإيرادات العامة وتعتبر الضريبة إحدي أهم الوسائل المالية التي تمكن الدولة، من التدخل في توجيه النشاطات الاقتصادية لتتوافق مع سياسات وأهداف الدولة.

وكانت الضريبة ولا زالت حتي الآن العامل الرئيسي في تمويل الموازنة العامة فالضريبة مهمة للعديد من قطاعات المجتمع كقطاع الأعمال والاقتصاد والاستثمارات

والقطاع الحكومي والقطاع العائلي يهتمون الأفراد بالضريبة وأن لها تأثير كبير علي حجم الإيرادات المالية لتمويل النفقات، فلابد من العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة كل الممولين ولا يكون هناك تهرب من الضرائب من أصحاب الشركات المنتجة فالتهرب الضريبي يؤدي إلي عرقلة النهوض بالبلد وتعطيل المشاريع التنموية الاقتصادية[٢١] .

النتائج:

١. عدم الاستقرار السياسي والفساد يؤثر علي جذب الاستثمار.
٢. **للاستثمار أثر إيجابي في الاستثمار المحلي ومؤشر للنمو الاقتصادي في مصر وماليزيا.**
٣. يحقق الاستثمار منافع عديدة للدول المضيفة كتوفير التمويل للتنمية ونقل التقنية وإيجاد فرص عمل وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.
٤. الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل علي رفع حصيلة الدولة من الضرائب ويساهم في الوصول للأسواق العالمية والحصول علي التكنولوجيا الحديثة المتطورة.
٥. أسفرت نتائج التحليل القياسي في ماليزيا أن الانفاق النهائي للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وهو مؤشر علي دعم الحكومة لجذب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي ماليزيا.
٦. كما أسفرت النتائج النسبة لحالة مصر أن المعروض النقدي بالمعني الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي من العوامل المهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر ، لكن بالنسبة للضرائب وكذلك سعر الصرف كانت من العوامل الطاردة له ، وإن أصبح سعر الصرف بالنسبة للدولار بعد تعويم الجنية يعد عامل جذب للتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر وإن تطلب ذلك بالضرورة توافر البيئة الملائمة والمشجعة علي ذلك.

التوصيات:

فى ضوء ما تقدم يمكن اقتراح عدد من التوصيات مستخلصة من الدراسة :

١. تعمل جميع الدول المتقدمة والنامية علي إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لعدم الإعتماد علي القروض الأجنبية كمصدر للتمويل.
٢. تطوير المناخ الاستثماري وتدعيم البنية الأساسية بالدول النامية ليساعد علي جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
٣. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي فلابد من تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية.
٤. منح الحوافز الضريبية والتشريعات التي تساعد في جذب الاستثمارات لنقل التقنية التكنولوجية المتطورة.
٥. إتباع سياسة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعمل علي إعادة الهيكلة والتحول من التخطيط المركزي إلي اقتصاديات السوق.
٦. العمل علي تطوير الأسواق المحلية وتحسين كفاءتها وتعزيز المنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق الدولية من خلال الجودة والسعر لترويج الصادرات الوطنية .
٧. قيام الحكومة بدعم وانشاء المناطق الحرة التي توزع في مناطق الدولة لجذب الاستثمار **الأجنبي وعمل مشاريع صناعية غير متوافرة بالدولة ذات تقنيات عالية وتكنولوجيا حديثة**.
٨. قيام الحكومة بعمل دعاية تسويقية (ندوات ومؤتمرات دولية) داخل الدولة وخارجها.
٩. إنشاء وتمويل المشروعات الاقتصادية التي تخدم مصالح البلدان النامية.
١٠. أن يقوم البنك المركزي بنشر بيانات دقيقة وكافية عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب االدول والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات

المراجع

١ د. كريمة فرحي ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا ، مصر ، والجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٣م، ص 4 .

٢ د. يوسف مسعداوي ، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجتبي المباشر** مع إشاره لحالات بعض الدول العربيه، كليه العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث سنة 2008 ، ص١٦٧.

٣ غالم سعدية، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلى دراسة حالة الجزائر** ٢٠٠١/٢٠١٣، سنة٢٠١٥، ص٢٠.

٤ الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، **مجلد البحوث المالية**، المجلد الأول، ٢٠٠٧.

٥ G.S Maddala, "Introduction to Econometrics", Third Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1995

٦ د.نبيل عبد الروؤف إبراهيم، **دراسة تحليلية للعلاقة بين تخفيض سعر الضريبة علي الدخل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصيلة الإيرادات الضريبية لضريبة الدخل خلال السنوات ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧**، مصر المعاصرة مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع يناير ٢٠٠٩ العدد٤٩٣ السنة ١٠٠ القاهرة ص٣٨٩.

٧ د. زينب توفيق السيد عليوه، **الضرية الجمركية والإصلاح الاقتصادي في مصر**، صر المعاصرة، مجلة علمية ربع سنوية تصدرها الجمعية المصري للقتصا السياسي والإحصاء والتشريع، يناير ٢٠٠٩، العد ٣٩٣ ص٢١١.

٨ د. زينب توفيق السيد عليوه، **المرجع السابق**، ص٢١٣.

9 Report S .pindych& Daniel D .Rubin feld , " Econometric Models and Economic Forecasts " , 2 and edition , McGraw – Hill International Book Company Japan , 1981.

١٠ Edward J.Kane , " Economics Statistics & Econometrics ," A Harper International Edition , New York , 1969

١١ زينب توفيق السيد عليوه، **المرجع السابق**، ص٢٢٣.

12 . Girish Garg , Basic Concepts and Features of Good and Service Tax In India , International Journal of scientific research and management (IJSRM) , Volume 2, Issue 2, 2014 .

١٣ غالم سعدية، **مرجع سابق ذكره** ، ص٢٠.

١٤ . Erdintch Mehmed and other, The Objectives for foreign Direct Investment sin interaction with the Forms and types of foreign Direct investment 2004

١٥ د.دلال عيسي موسي، دلال عيسي موسي مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**،جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، .

١٦ Konstanin M. Wacker, On the Measurement of oreign Direct Investment and its Relation ship to Activities of Multinational Corporations, 2013

١٧ . Maria – Ramona, Forms and motivations of foreign Direct investment Iuliana Mazur cas 2014

١٨ Hussein Alasrag Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries December 2005

١٩ Tran Toan and other the Impacts of foreign direct Investment on the economic Growth in Vietnam 2006

٢٠ د. مفتاح المبروك ميلاد، . مفتاح المبروك ميلاد علي، **التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية** خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠١٢) رسالة دكتوراه غير منشورة،معهد الدرسات الأسيوية، ٢٠١٦، ص٦٥.

٢١ . capacity Building project for policy Research to Implement vietnam's socio – Enconomic Development strategy in the Period – 2001 -2010